E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/8
27 September 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ١٤(ج) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد: النـــزوح الجماعي والمشردون

تقرير ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، السيد فرانسيس م. دنغ

البعثة إلى السودان – أزمة دارفور*

مذكرة مقدمة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء لجنة حقوق الإنسان تقرير ممثله المعني بالمشردين داخلياً، السيد فرانسيس م. دنغ، عن بعثته إلى إقليم دارفور في السودان في الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، المقدم وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٣/٥١.

* تعمم خلاصة هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه فيرد في مرفق الخلاصة، ويعمم باللغة التي قدم بها وباللغة العربية.

(A) GE.04-16101 221004 251004

موجز

قمت بزيارة السودان في الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، مركزاً على أزمة التشريد الداخلي في دارفور، حيث يقدر عدد المشردين بنحو ١,٢ مليون شخص وعدد الفارين عبر الحدود إلى تشاد طلباً للجوء بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وعدد من قتلوا أو لقوا حتفهم لأسباب مرتبطة بالحرب بما يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و٥٠ ٠٠٠ شخص. وفي المجموع، أثر الصراع على نحو ٢,٢ مليون شخص. وبالرغم من تفنيد الحكومة لهذه الأعداد، فليس هناك أدنى شك في خطورة الأزمة. ونظراً للاهتمام الدولي بدارفور، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بالإضافة إلى سلسلة الزيارات والبعثات التي قامت بها شخصيات ومنظمات دولية أخرى بارزة، فقد تساءلت عما يمكن أن تضيفه زيارتي إلى الاهتمام العالمي بدارفور. وفي النهاية، شعرت أن من واجبي القيام بالزيارة وقررت القيام بالمهمة بصفتي المزدوجة كممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً وكمواطن سوداني ذي خبرة بالحياة العامة واهتمام معروف بالبلد.

وباستثناء الرئيس، الذي كان خارج البلد ولم يعد إلا وقت رحيلي، أجريت مقابلات مع أعلى مستويات السلطات الحكومية، شملت مقابلات مع النائب الأول للرئيس، ووزراء الحكومة المركزية، ومسؤولين حكوميين آخرين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المنظمات المعنية بالأزمة. وفي دارفور نفسها، أجريت مقابلة مع المحافظين، ووزراء الدولة، وكبار المديرين، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقمت بطبيعة الحال بزيارة مخيمات المشردين في جميع ولايات دارفور. وفي اليوم الأخير في دارفور، قمت بالاتصال ببعثة آلية التنفيذ المشتركة المؤلفة من الوزراء الحكوميين وموظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين المعتمدين لدى السودان.

وخلصنا من الزيارة الميدانية إلى أن الأزمة لا تزال خطيرة في دارفور. وتشمل القضايا التي تتطلب اهتماماً عاجلاً أمن وحماية السكان المدنيين، وبخاصة المشردون داخلياً. ولئن كانت المخيمات نفسها آمنة نسبياً، فإن المشردين داخلياً الذين يخاطرون بأنفسهم بالخروج، والذين يضطر عدد كبير منهم إلى القيام بذلك لجمع ما يحتاجون إليه من حطب الوقود أو لحراسة حيواناتهم، ما زالوا يتعرضون للاعتداءات والقتل والاغتصاب. ورغم ادعاء السلطات بأن باستطاعة المشردين العودة بأمان إلى قراهم، فقد أشارت التقارير إلى أن الحكومة تستخدم مختلف الوسائل، بما في ذلك الضغط والإغراءات المادية، لكي يعود المشردون عودة "طوعية" إلى قراهم؛ ومع ذلك، هناك مقاومة من الناس بسبب انعدام الأمن.

وأشارت التقارير إلى تحسن إمكانية الوصول إلى المشردين، بتعاون الحكومة في تيسير وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، يذكر أن انعدام الأمن ما زال يعوق الوصول، وأشارت التقارير إلى أن تمويل المانحين لا يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة من نداء الأمم المتحدة من أجل دارفور. وهناك حاجة ملحة إلى مزيد من التمويل لزيادة عدد العاملين الميدانيين في المجال الإنساني، إذ يعتقد أن مجرد وجودهم يوفر قدراً يسيراً من

الحماية المدنية. وهناك أيضاً قضية المناطق التي يسيطر عليها المتمردون والتي يصعب الوصول إليها إلى حد بعيد و لم يتسن حتى تقدير احتياجات سكانها تقديراً كافياً، ناهيك عن الوفاء بهذه الاحتياجات.

وتظل الحاجة إلى أن تقطع الحكومة كل صلة بجماعة الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة ونزع سلاحها أكبر تحد في أزمة دارفور. ورغم تورط القوات الحكومية في البداية في ارتكاب الأعمال الوحشية، أشارت التقارير إلى أن معظم الاعتداءات الجارية ترتكبها عناصر الجنجويد وغيرها من العناصر الإجرامية المسلحة، ولهذا يركز الاهتمام الدولي على نزع سلاحها. ولكن نظراً لأن الحكومة تستخدم الجنجويد في مكافحة المتمردين، فقد ادعى على نطاق واسع أنه سيصعب على السلطات نعتهم بالمجرمين الذين ينبغي نزع سلاحهم ومعاقبتهم. وبدا أن هناك اتفاقاً في الرأي على نطاق واسع على أن التعاون الأمني بين الحكومة والمجتمع الدولي في إطار قوة حماية تابعة للاتحاد الأفريقي سيشجع الحكومة على نزع سلاح ميليشيا الجنجويد أو تحييدها بصورة أخرى. وباستطاعة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي أيضاً مساعدة الحكومة بضباط الشرطة المدنية أو غيرهم من ضباط الشرطة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز الثقة في قوة الشرطة الوطنية. ونظراً لقلق الحكومة من أن يؤدي نزع سلاح الجنجويد إلى سيطرة المتمردين، فإن الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات جادة سيساعدان على توفير مناخ عام من الأمن في المنطقة.

وأخيراً، لا يمكن تحقيق السلم والأمن بشكل مستدام في المنطقة ما لم تعالج الأسباب الأساسية للصراع معالجة فعالة. فشكاوى المنطقة عميقة الجذور ومحورها التهميش والإهمال والتمييز القائم أساساً على الهوية العنصرية للسكان باعتبارهم ليسوا عرباً في غالبيتهم. ولا تختلف هذه الشكاوى اختلافاً كبيراً عن شكاوى المناطق الأخرى في البلد، وبخاصة الجنوب، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، والبيجة في شرق السودان. وبعض الأحكام الواردة في اتفاق السلام الذي أوشكت الحكومة على إبرامه مع الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبخاصة الأحكام المتعلقة بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، قابلة للتطبيق بصيغة معدلة على الحالة في دارفور.

وبالنظر إلى الحالة في البلد ككل، ينبغي الإشارة إلى أن الحرب التي اندلعت في الجنوب منذ قرابة نصف قرن وامتدت إلى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في الثمانينات، وامتدت حالياً إلى دارفور، هي دليل على وجود أزمة هوية وطنية توجد حاجة ملحة إلى حلها. وهذا الحل يتطلب إعادة تنظيم الدولة وفقاً لاحتياجات جميع الفئات، ووضع إطار جامع للهوية الوطنية، وتعزيز الشعور بالامتناء، مع تحقيق المساواة والكرامة للمواطنين.

المرفق

تقرير ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، فرانسيس م. دنغ عن بعثته إلى السودان (٢٥ تموز/يوليه – ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤)

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١ - ٩	٥
ثانياً-	معلومات أساسية	١٠ – ١٩	٧
ثالثاً-	الاستنتاجات	٢٠ – ٣٩	١١
	ألف- الأمن والحماية	٢١ – ٢٦	١١
	باء - المساعدات الإنسانية	٢٧ – ٢٨	١٢
	جيم- القضايا السياسية	٢٩ – ٣٩	١٣
رابعاً-	الاستنتاجات والتوصيات	٤٠ – ٤٨	١٦

أولاً – مقدمة

١- بناء على طلبي، دعتني حكومة السودان لزيارة البلد في الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في مهمة تركِّز على أزمة المشردين داخلياً في الولايات الثلاث لشمال وجنوب وغرب دارفور في القطاع الغربي من البلد. وقد ظل السودان لفترة طويلة يحتل مركزاً لا يحسد عليه باعتباره البلد الذي توجد به أعلى نسبة من المشردين داخلياً في العالم. وتشير التقديرات إلى أن الصراع الذي نشب في القطاع الجنوبي من البلد، وبصورة رئيسية بين الحكومات المتعاقبة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، قد أدى إلى تشريد ٤,٥ مليون شخص تشريداً داخلياً. وفي تاريخ زيارتي، كانت التقديرات الرسمية تشير إلى أن الصراع في دارفور قد أحدث زيادة في الإحصاءات بمقدار ١,٢ مليون شخص آخر من المشردين داخلياً، بينما هرب نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وعبروا الحدود إلى تشاد المجاورة.

٢- وترجع الصراعات التي أدت إلى التشريد في دارفور إلى أسباب متعددة وراسخة تاريخياً. فقد أدى التصحر الزاحف وفترات الجفاف المتكررة على مدى السنين إلى تفاقم الصراعات بين مختلف مجموعات القبائل على الموارد النادرة في دارفور، وبخاصة بين قبائل "الأفارقة السود" المقيمة والقبائل "العربية" الرحالة، في منطقة ظلت عموماً من أشد المناطق معاناة من التهميش من ناحية التنمية. ويرد وصف الهوية العرقية هذا بين علامات تنصيص نظراً لأن هناك مزجاً عنصرياً كبيراً بين القبائل، وحتى تلك القبائل التي تدعي أنها عربية أو تصنف كذلك هي في الواقع قبائل تجمع بين الأصل الأفريقي والأصل العربي. غير أن هذه التصورات الخاصة بالهوية العرقية حاسمة الأهمية لأبناء المنطقة. وقد أدى الجفاف إلى تفاقم الصراع، لكن التمييز وعدم تقاسم السلطة قد لعبا دوراً هاماً لا يمكن إغفاله. ولئن كانت هذه الصراعات صراعات قبلية، فإن مساندة الحكومات المتعاقبة للقبائل العربية قد أدخل، بمرور السنين، عنصر تمييز في المعادلة.

٣- واندلعت الأزمة الحالية في أوائل عام ٢٠٠٣ عندما شنت حركتان متمردتان غير عربيتين أساساً، وهما حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، هجوماً ضارياً وكاسحاً على المنشآت الحكومية في دارفور. ووفقاً للتقارير الواردة من مصادر موثوق بها، لجأت الحكومة، كما سبق أن فعلت في مناطق أخرى من البلد، إلى دعم ميليشيا القبائل العربية المحلية لمساعدتها في القتال ضد المتمردين. وتمت زيادة قوات الدفاع الشعبي زيادة كبيرة عن طريق التجنيد المحلي، وتم تسليح عدد من ميليشيات القبائل الرحالة، وغالبيتها من القبائل العربية، لقتال المتمردين. وفي أثناء الصراع استخدم المصطلح المحلي الذي يطلق على الخارجين على القانون الذين يمتطون الجياد "جنجويد" في وصف هذه الميليشيا بالإضافة إلى قوات الدفاع الشعبي. وبينما بدت ميليشيا الجنجويد هذه فعالة في دعم الحكومة ضد المتمردين، فقد أشارت التقارير أيضاً إلى أنها ارتكبت أعمالاً وحشية مروعة ضد المدنيين، وقامت بقتل ونهب واغتصاب وتشريد أعداد كبيرة من الناس داخلياً وعبر الحدود إلى تشاد. ويذكر على نطاق واسع أن التشريد القسري للمدنيين يشكل جزءاً من الاستراتيجية العسكرية للحكومة التي تهدف إلى إبعاد من تعتبرهم القاعدة المساندة لحركات التمرد.

٤- وتزامنت زيارتي مع تطورات هامة شملت اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والمتعلق بالحالة في دارفور. وقد دعا هذا القرار الحكومة إلى نزع سلاح الجنجويد، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والتفاوض بشأن تسوية سياسية، وإلا تعرضت لتدابير عقابية من المجتمع الدولي. وكنت آمل في زيارة البلد في وقت سابق من العام ولكن اضطررت إلى إرجاء زيارتي. وبحلول موعد الزيارة، كانت دارفور قد استرعت اهتماماً دولياً كبيراً، بما في ذلك زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول.

٥- ومع ذلك شعرت بالحاجة إلى المشاركة، ليس فقط بسبب ولايتي الخاصة بالمشردين داخلياً، بل أيضاً بسبب صلتي الشخصية بالسودان. وفي النهاية، قررت القيام بالزيارة والتحاور مع السلطات بصفتي المزدوجة كممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً وكمواطن سوداني ذي خبرة بالحياة العامة واهتمام خاص بالبلد وشعبه. وقد شددت على تلك الهوية المزدوجة طوال مناقشاتي مع السلطات والمشردين داخلياً. ومن هذا الموقع المتميز، دعوت إلى تحقيق عميق وأمين في الحالة، لتبين الحقيقة كأساس لإقامة حوار بناء سعياً إلى إيجاد حلول فعالة للأزمة. وقد تميزت مناقشاتي مع السلطات بالصراحة والصدق والمودة ولذا فإني أشعر بالامتنان.

٦- وفي الخرطوم، بخلاف الرئيس الذي كان خارج البلد وعاد إليه عند رحيلي، أجريت مقابلات مع عدد من كبار ممثلي الحكومة على أعلى مستوى، ومنهم النائب الأول للرئيس، السيد علي عثمان محمد طه، ووزير الخارجية، الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، ووزير الداخلية اللواء عبد الرحيم م. حسين، ووزير الدفاع، اللواء بكري حسن صالح، ووزير العدل، الدكتور علي محمد عثمان ياسين، ووزير الشؤون الإنسانية، السيد ابراهيم محمود حامد، ووزير شؤون مجلس الوزراء، السيد مارتن مشوي ملوال، ومستشار الرئيس للشؤون السياسية، الدكتور قطبي المهدي، والمفوض العام للجنة المساعدات الإنسانية، السيد سلاف الدين صالح. واجتمعت أيضاً مع عدد من الشخصيات البارزة خارج الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق صادق المهدي، ونائب رئيس الجمهورية السابق ورئيس الحكومة الإقليمية لجنوب السودان، السيد آبيل ألير، ومستشار السلام السابق ورئيس الفريق الحكومي في المحادثات مع الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، الدكتور غازي صلاح الدين العتباني، والزعيم الروحي والسياسي الدكتور حسن الترابي (الذي كان معتقلاً ولكن في المستشفى حيث قمت بزيارته بصفة غير رسمية)، والسيد عمر شومينه، وهو زميل بكلية الحقوق وعضو اللجنة الوطنية المستقلة المنشأة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور واثنان من كبار أعضاء أحزاب الاتحاد الأفريقي، وهما السيد جوزيف أوكال والسيد جوشوا دو. كما عقدت اجتماعات مع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الإغاثة الإنسانية، السيد إيريك دي مول، والدبلوماسيون الأجانب في الخرطوم، وعدد كبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية وعدد آخر من السودانيين.

٧- وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه، أجريت زيارات ميدانية لولايات دارفور الثلاث، حيث اجتمعت مع حكام الولايات (الولاة) والوزراء والموظفين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية ولجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي، وموظفي الأمم المتحدة وعدد كبير من المشردين. وفي الولايات الثلاث جميعها، قمت بزيارة عدد من مواقع إيواء المشردين داخلياً (شمال دارفور: مخيما زمزم وأبو شوك؛ وجنوب دارفور: مخيم

كـــلما والمشردون داخلياً في المستوطنات الحضرية المقامة حول مدينة نيالا؛ وغرب دارفور: مخيم موريي، وقرية واقعـــة غـــربي دارفور، أشارت التقارير إلى عودة عدد من المشردين داخلياً إليها مؤخراً). وفي ٢٨ تموز/يوليه، أجريـــت، في غـــرب دارفـــور، اتصالاً ببعثة آلية التنفيذ المشتركة المنشأة لرصد تنفيذ البيان المشترك المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والمبرم بين حكومة السودان والأمم المتحدة. وكان فريق البعثة يتألف من موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين المعتمدين لدى السودان وعدد من كبار الموظفين الحكوميين.

٨- وبقـــدر مـــن التردد، وافقت على طلب المفوض العام للجنة المساعدات الإنسانية، السيد سلاف الدين صـــالح، بأن يرافقني. وكنت أخشى أن يتسبب وجود موظف حكومي في امتناع المشردين عن التعبير عن آرائهم بحرية. ومن ناحية أخرى، رأيت أيضاً أن ذلك قد يكون مفيداً إذ سيشاركني كبار ممثلي الحكومة في معاينة الحالة، مما يتيح أساساً أفضل لإقامة حوار بنّاء مع السلطات، استنادا إلى حقائق موضوعية اشتركت الأطراف في معاينتها عـــلى الطبيعة. وقد ثبت صحة ذلك في الواقع. فقد علمت بنفسي أن المفوض العام لم يغير رأيه في الحالة بصورة كبيرة فحسب نتيجة لما سمعه من المشردين والمراقبين المستقلين، بل إنه أبلغ استنتاجاته بأمانة إلى السلطات ودافع بحماس عن تغيير السياسات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بقضية العودة. وفي أثناء البعثة، كنت أطلب، بعد جلساتنا المشتركة، الحديث على انفراد ودون رقابة مع المشردين، وكان المفوض العام يوافق على ذلك دائماً.

٩- وطوال فترة البعثة، حظيت باستقبال حار من جميع الناس الذين اجتمعت معهم، وكانت مناقشاتنا، كما تمنيت، ودية وصريحة. وقد وضعت أيضاً المناقشة المتعلقة بدارفور في الإطار الأوسع للتحديات التي يواجهها البلد، وبخاصة الصراع في المناطق الأخرى، ولا سيما الجنوب، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، والتطورات الإيجابية في اتجاه إبرام اتفاق سلام بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، وآثار ذلك على المناطق الأخرى، بما في ذلك دارفور.

ثانياً - معلومات أساسية

١٠- في فترة العام ونصف المنصرمة شهد إقليم دارفور الغربي بالسودان ما يعرف على نطاق واسع بأنه أسوأ أزمـــة إنسانية في عالم اليوم. وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو ١,٢ مليون شخص مشرد داخلياً، و٠٠٠ ٢٠٠ شخص لاذوا بالفرار عبر الحدود إلى تشاد طلباً للجوء. وأفادت عدة تقارير بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء، ويقدر بعض المراقبين عدد الذين قتلوا أو لاقوا حتفهم لأسباب متصلة بالحـــرب مـــنذ بداية الصراع في أوائل عام ٢٠٠٣ بما يتراوح ما بين ٠٠٠ ٣٠ و٠٠٠ ٥٠ شخص. ورغم أن الحكومة تفند هذه الأعداد، فإن الأزمة بالغة الخطورة بلا شك.

١١- وكـــثيراً ما يجري وصف التطورات التي يشهدها إقليم دارفور بأنها تطورات ذات جذور تاريخية عميقة، وتسودها صراعات قبلية معقدة بين فئتين من القبائل، وهما قبائل الرعاة الرحّل، ويذكر أن معظمها قبائل عربية، والقبائل التي تعيش على الزراعة، ومعظمها من الأفارقة السود. وقد تفاقمت التوترات والصراعات التاريخية بين هذه الجماعات مؤخراً بسبب التصحر الزاحف، والجفاف المتكرر، والتنافس على الموارد النادرة. وكانت العلاقات

بين الرعاة والمزارعين محكومة بترتيبات تقليدية بينهم وكان الزعماء التقليديون يتولون إدارة وحل الصراعات وفقاً لمبادئ القانون العرفي. ومع إلغاء الإدارة الأهلية أثناء الحكم العسكري للواء جعفر محمد النميري (١٩٦٩-١٩٨٥)، بدأت الوسائل التقليدية لإدارة وحل الصراعات تتراجع. ورغم أن النظام الحالي حاول إحياء نظام الإدارة الأهلية، فإن سلطة زعماء القبائل قد ضعفت إلى حد أفقدهم نفوذهم التقليدي من الناحية الواقعية.

١٢- ومع انهيار النسيج الاجتماعي، شرعت القبائل في تنظيم نفسها في شكل فصائل مسلحة، وأبرزها الميليشيا العربية، المعروفة بشن هجومها وهي تمتطي الجياد والجمال، وتستخدم أسلحة حديثة، وتستهدف المدنيين من الأفارقة السود. والواقع أن مصطلح "جنجويد"، وإن كان مبهماً ومطاطاً كما يُشار، ينطبق غالباً على الميليشيا العربية ويُذكر أنه مصطلح مختلق يعني "متهور يمتطي حصاناً ويحمل سلاحاً نارياً". وينبغي الإشارة مع ذلك إلى أن صفتي العرب والأفارقة، كما ذُكر آنفاً، تعكس تصورات وليس حقائق، نظراً لأنه حتى مَن يدعون، استناداً إلى بعض المبررات، أنهم عرب هم هجين من الأفارقة والعرب. وتاريخياً، كانت صفة المسلم الناطق بالعربية الذي تتسم ثقافته بصبغة عربية والمنتمي إلى حد ما إلى أصول عربية، تمنح المرء منزلة رفيعة تتناقض بشكل واضح مع مركز الأفريقي الأسود المحقر والمضطهد، فهو وثني ويُتخذ هدفاً مشروعاً للاسترقاق. ونتيجة لذلك، اعتبر الناس عرباً تكشف سماتهم المرئية واقعاً أفريقياً مختلفاً. ولكن كلما كانت الهوية العربية مثار شك، كلما زاد ادعاؤها وتأكيدها. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الإسلام واستخدام اللغة العربية باعتبارها اللغة الشائعة في دارفور، وفي جميع أنحاء الشمال في الواقع، كانا عاملين طاغيين من عوامل التوحيد. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن هناك قدراً كبيراً من التزاوج بين القبائل الأفريقية والقبائل العربية في دارفور. والواقع أن صفات "عربي" أو "أفريقي" أو "أسود" صفات مستجدة في دارفور وفي الواقع في جميع مناطق الشمال التي اصطُلح على وصفها مجتمعة بالعربية الإسلامية. ويرجع التغيير على الأرجح إلى وعي السود أو الأفارقة الذي ناصره في بداية الأمر النضال من أجل التحرر في الجنوب، والذي انتشر بعد ذلك في مناطق الشمال، وبخاصة جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، وحالياً دارفور.

١٣- ورغم أنه عُرف عن الميليشيات العربية في دارفور طوال سنوات أنها تتعاون مع الحكومة المركزية، حتى قبل العهد الحالي، فإن الأزمة الجارية قد اندلعت بفعل تمرد محلي، كانت رأس الحربة فيه حركتان غير عربيتين عموماً ولكن ليس حصرياً، أي حركة العدل والمساواة، وجيش/حركة تحرير السودان، وكان هدفهما المعلن هو التصدي لمظاهر التهميش والتمييز والإهمال التي يعاني منها مجتمعاتهما ومناطقهما. وتشير التقارير إلى أن الرعاة العرب كانوا قد بدأوا التعدي على أراضي المجتمعات المحلية للأفارقة السود وأن التعدي كان مصحوباً أحياناً بنهب للماشية، لكن السلطات الحكومية المحلية لم تفعل شيئاً لمعالجة شكاوى مجتمعات المزارعين. وأسفر هذا عن نمو شعور بالتمييز لدى هذه المجتمعات وبالحاجة إلى تنظيم المقاومة مما حث بدوره العرب على تسليح أنفسهم بدرجة أكبر بمساندة من السلطات. وبالإضافة إلى ذلك أدت عملية السلام بين الشمال والجنوب إلى زيادة الوعي بتهميش الحكومة للمنطقة بأكملها وبعثت الأمل في جدوى التمرد الذي كان من الواضح أنه يحقق مكاسب للجنوب.

١٤- وفي أوائل عام ٢٠٠٣، شن المتمردون هجوماً مفاجئاً دمر قوات الجيش والشرطة الحكومية الموجودة في المنطقة، والتي لم يكن عدد كبير منها على استعداد لمحاربة ناسه. وفي مواجهة التمرد الكاسح، لجأت الحكومة إلى الميليشيا العربية، أي الجنجويد، للانضمام إلى القوات المسلحة في مواجهة المتمردين، وقامت أيضاً بتجنيد عدد كبير من أبناء دارفور، ومعظمهم من القبائل العربية، في قوات الدفاع الشعبي. وقامت ميليشيا الجنجويد، التي زودت بالسلاح والتدريب والغطاء الجوي وساندت القوات البرية الحكومية وأثارت التوترات والضغائن المستمرة بين القبائل، بهجوم عنيف يستهدف ليس فقط المتمردين، بل أيضاً السكان المدنيين من أبناء القبائل غير العربية، وبخاصة الفور والمساليت والزغاوة، حيث أحرقت القرى وقامت بالقتل والنهب والاغتصاب وغير ذلك من الأساليب لإرهاب الناس وإخراجهم بالقوة من أراضيهم، مما تسبب في تشريد أكثر من مليون شخص تشريداً داخلياً.

١٥- ومع تجمع معظم المشردين داخلياً في مخيمات ومواقع أخرى مرتجلة، بدأ العالم يشهد حالة طوارئ خطيرة وحاجة ملحة إلى المأوى والغذاء والدواء والإصحاح، وجميعها لا يمكن توفيره بدون أمن وفرص وصول. وقد أعاقت شروط تأشيرات الدخول وغيرها من الإجراءات الإدارية في كثير من الأحيان وصول العاملين في الميدان الإنساني والمنظمات الإنسانية، ومع اقتراب موسم الأمطار في منطقة تعاني من سوء أو انعدام البنية الأساسية، كان يُخشى أن تتحول الأزمة الإنسانية إلى كارثة. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك الاعتداءات والأعمال الوحشية التي ترتكبها ميليشيا الجنجويد باستمرار. وفي ربيع عام ٢٠٠٤، مع زيادة عدد الأشخاص المهددين بالموت زيادة كبيرة وإحياء العالم لذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، بدأ الاهتمام الدولي بأزمة دارفور يتزايد. وثار جدال حول ما إذا كانت الأزمة تشكل تطهيراً عرقياً أم إبادة جماعية أم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وحذر بعض الناس من إضاعة الوقت في نقاش بشأن التعاريف القانونية ودعوا بدلاً من ذلك إلى اتخاذ إجراء عاجل لوقف الأعمال الوحشية وحماية المدنيين وإنقاذ الأرواح.

١٦- ويجب الإشارة إلى أن ما يشهده العالم في دارفور قد حدث في القطاع الجنوبي من البلد طوال فترة الحرب الأهلية تقريباً، بما في ذلك حرق القرى والقتل وتدمير الممتلكات ونهبها، واستخدام ميليشيا القبائل العربية، وتشريد أعداد كبيرة من الناس خارج أراضيهم وخطف الأطفال والنساء. وقد حدث ذلك بصورة خاصة منذ استئناف القتال في عام ١٩٨٣ بين الحكومات المتعاقبة في الخرطوم والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. ومن المفارقة أن الحرب في الجنوب قد بلغت نهايتها في ما يبدو نتيجة لعملية سلام تمت بوساطة منظمة دون إقليمية هي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبمساندة قوية من المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة والنرويج والمملكة المتحدة. ورسم إطار للسلام، اتفقت عليه الأطراف في مدينة نيفاشا الكينية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وأعقبته سلسلة من البروتوكولات، طريقاً يبشر بالسلم في ذلك الجزء من البلد، بما في ذلك مناطق جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق وأبيي، التي رغم كونها أجزاء من الشمال قد انضمت إلى الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان في الكفاح المسلح.

١٧- ولئن كان المجتمع الدولي قد لعب دوراً حاسم الأهمية في الجنوب، في مجال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية وفي عملية السلام على حد سواء، فإن الاستجابة للأزمة في دارفور كانت أسرع وأقوى نسبياً. وبالرغم

مـــن أن المجـــتمع الدولي لم يكن متحداً بالكامل في استجابته، فإن صيحة الاحتجاج على الأزمة الإنسانية وأزمة التشـــريد الداخـــلي في دارفور، والحاجة إلى المساعدة، وحماية المشردين داخلياً والسكان المدنيين بصورة عامة، واحـــترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، كانت جميعها أقوى من الاستجابة للمأساة التي وقعت في القطاع الجـــنوبي مـــن البلد. ولا بد أن يكون الباعث، إلى حد بعيد، هو دروس الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، بالإضافة إلى اهتمام الناس الواسع بها وتركيز وسائط الإعلام المستمر عليها. وظلت أزمة دارفور لفترة بعيدة عن أولوية الاهتمام الدولي، نظراً لتركيز العالم على عملية السلام المبشرة بالخير بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. ثم بات من الواضح أنه لا يمكن الفصل تماماً بين الحالتين لما يمكن أن تحدثه كل منهما من تأثير على الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تفاقمت أزمة دارفور إلى حد لم يعد معه من الممكن الوقوف منها موقف المتفرج. وربما تجلى تزايد الاهتمام الدولي بدارفور في زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وفي سلسلة البعثات والزيارات التي قامت بها شخصيات ومنظمات دولية بارزة.

١٨- وأســـفرت زيـــارة الأمين العام عن إصدار بيان مشترك مؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بين الأمم المتحدة وحكومة السودان، تعهد بموجبه الطرفان بأداء مهام محددة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك تيسير وصول المساعدات الإنسانية، ونزع أسلحة الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة، وحماية حقوق الإنسان، والتفاوض بشأن تسوية سياســـية بين الحكومة والجماعات المتمردة. وللإشراف على تنفيذ البيان، شكلت آلية تنفيذ مشتركة، تتألف من ممثلي الحكومة والأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب في الخرطوم، ويشترك في رئاستها وزير خارجية السودان، الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، والممثل الخاص للأمين العام لشؤون السودان المعين حديثاً، السيد يان برونك. وكما سلفت الإشارة، زارت البعثة الأولى للآلية دارفور في نفس وقت زيارتي ووحدنا الزيارتين في غرب دارفور في ٢٨ تموز/يوليه وقدمنا لاحقاً استنتاجاتنا المشتركة في الخرطوم إلى ممثلي المجتمع الدولي. ويمكن إيجاز استنتاجاتنا المشتركة في نواحٍ كثيرة، بأنه قد تم إحراز بعض التقدم ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالي الأمن والمساعدات الإنسانية على حد سواء.

١٩- ولمراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، الموقع في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بين الحكومة وحركات المتمردين والذي تفاوض بشأنه رئيس تشاد، السيد إدريس دبي، قرر الاتحاد الأفريقي، في بداية الأمر، في أول استجابة منه لأزمة تقع في دولة عضو، إيفاد ٣٠٠ مراقب. وبعد أن أصبح الاتحاد الأفريقي طرفاً نشطاً في محاولات إيجاد حل لأزمة دارفور، بما في ذلك تيسير المفاوضات بين الحكومة وجماعات المتمردين، قرر زيادة القوة إلى ٠٠٠ ٣ جندي تساهم بها نيجيريا ورواندا ضمن بلدان أخرى. ولئن كان الاتحاد الأفريقي يعتبر أزمة دارفور مشكلة أفريقية ينبغي أن يتولى حلها الأفارقة، وبذلك أعاق التدخل الدولي وكسب تعاون حكومة السودان، فإنه سيحتاج إلى دعم قوي من المجتمع الدولي من ناحية المعدات والخدمات اللوجيستية والتمويل. وهذه بالتأكيد وسيلة أنجع لإدارة الأزمة من التدخل المسلح الذي تهدد به بعض الدوائر في المجتمع الدولي.

ثالثاً – الاستنتاجات

٢٠- لم يسمح لي ضيق الوقت والمعوقات اللوجيستية بالقيام بزيارات شاملة لجميع مناطق دارفور. ولذا لا يمكنني الحديث عن الحالة في جميع أنحاء الإقليم. ومع ذلك، قمت بزيارة ولايات دارفور الثلاث جميعها وأعتقد أن المناطق التي قمت بزيارتها توفر عينة تمثيلية معقولة يمكن أن تُستخلص منها بعض النتائج العامة. وكان محور المواضيع الرئيسية الثلاث التي ناقشتها كما يلي: `١` الحالة الأمنية وحماية المشردين داخلياً والمدنيين بصورة عامة؛ `٢` توفير المساعدات الإنسانية؛ `٣` القضايا السياسية، بما في ذلك قضية جماعة الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة، والروابط بين أزمة دارفور والحرب في الجنوب، واتفاق السلام الوشيك بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، والخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة في دارفور.

ألف – الأمن والحماية

٢١- كان الموقف الرسمي للحكومة على المستوى الوطني ومستوى الولايات هو أن الحالة الأمنية قد تحسنت بصورة كبيرة وأن باستطاعة المشردين داخلياً العودة بأمان إلى قراهم. وادّعت الحكومة أن عدداً كبيراً من المشردين داخلياً قد عادوا فعلاً إلى قراهم طوعاً. ومن ناحية أخرى، أشارت الأدلة المقدمة من المشردين داخلياً في المخيمات إلى استمرار حالة انعدام الأمن. ويحتج المشردون داخلياً أنفسهم والعاملون في الميدان الإنساني بأنه رغم توافر الأمان بصورة كبيرة في المخيمات، فإن الظروف خارج المخيمات لا تزال خطرة. وأشار المشردون إلى الاعتداءات وأعمال القتل والاغتصاب والسطو المسلح التي ترتكبها جماعة الجنجويد. وبعض هذه الأقوال عام ويتصل على الأرجح بأحداث وقعت في الماضي، لكن عدداً كبيراً منها يتصل بأحداث جارية، بما في ذلك التفاصيل المحددة الخاصة بتواريخ وأشخاص معنيين.

٢٢- ولأسباب سنفصلها لاحقاً، تفتقر السلطات على الأرجح إلى الإرادة أو الرغبة، وربما حتى القدرة على نزع سلاح جماعة الجنجويد وتحييدها، لأنها كانت حليفة الحكومة ضد المتمردين. ومع ذلك تعطي الحكومة انطباعاً بأنها تتخذ موقفاً إيجابياً من التعاون الدولي في تطبيع الحالة الأمنية، بما في ذلك السيطرة الجماعية على جماعات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة. وتبدي ارتياحاً خاصاً لدور الاتحاد الأفريقي ورغم تمسُّكها بمقاومة جميع القوات الأجنبية، فإنه يمكن إقناعها بقبول قوة متزايدة للاتحاد الأفريقي لحماية ليس فقط مراقبي وقف إطلاق النار والعاملين في الميدان الإنساني، بل أيضاً المدنيين، درءاً لخطر زيادة المشاركة الدولية القسرية.

٢٣- ونظراً لأن المدنيين ما زالوا يخافون من الشرطة الحكومية التي يعتبرونها جزءاً من القوات المشتركة التي هاجمتهم، وخصوصاً أن بعض جماعات الجنجويد كانت مجندة في قوة الشرطة حسبما ذُكر، ينبغي إقناع الحكومة بالحاجة إلى مد نطاق التعاون الدولي ليشمل تدريب الشرطة الوطنية على التقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إقناع الحكومة أيضاً بقبول وزع ضباط الشرطة المدنية أو غيرهم من ضباط الشرطة من بلدان الاتحاد الأفريقي. ومن شأن ذلك أن يعزز الثقة في حماية الشرطة الوطنية.

٢٤- وحـــدث تطور إيجابي فيما يتعلق بحماية المشردين وهو الاتفاق المبرم بين الحكومة والأمم المتحدة لتعيين ثمانية مراقبين لحقوق الإنسان في المنطقة، وإن كان الرأي الذي أُعرب عنه على نطاق واسع هو أن هذا العدد لا يكفي، قياساً إلى ضخامة المشكلة، وينبغي زيادته بصورة كبيرة. غير أن هذا الاتفاق لم يُنفذ بعد وما زال الافتقار إلى مراقبي الحماية مسألة ملحة. وينبغي ألا تكفل الأمم المتحدة وزع العدد المتفق عليه من مراقبي حقوق الإنسان فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تتفاوض مع الحكومة لزيادة عددهم.

٢٥- ومـــن الأمور المشجعة أيضاً تشديد وزير العدل على السياسة الحكومية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وعلى أن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم سيقدمون إلى العدالة. ومع ذلك، أكد صعوبة تحديد هوية المشتبه فيهم أو الحصول على أدلة ضدهم، نظراً لاختفاء مرتكبي الأعمال الإجرامية بعد وقوع الجرائم. ومن ناحية أخـــرى، اجتمعت على انفراد مع أحد أعضاء اللجنة الوطنية التي أنشأتها الحكومة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. وأوضح أن هناك إمكانية لأن تؤدي اللجنة ولايتها بفعالية، وإن كانت هناك بعض الشواغل فيما يتعلق بولاية اللجنة في مواجهة العناصر الفاعلة الحكومية. وإذا ما تمت معالجة هذه الشواغل، يمكن أن تشكل هذه اللجنة خطوة إيجابية، ولكن ينبغي مراقبتها ورصدها وتحديد مدى أدائها لولايتها بفعالية.

٢٦- وإجمـــالاً، أكدت مناقشاتي مع مختلف من تحدثت إليهم رأيي الشخصي بأنه ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي، مبدئياً على الأقل، هو مساعدة الاتحاد الأفريقي بالمعدات والدعم اللوجيستي والتمويل. ولا تزال حكومة السودان تخشى أي مشاركة دولية مباشرة وستقاومها على الأرجح، إما مباشرة أو باستخدام وسائل أخرى. ومع ذلك، أعتقد أنه لدرء خطر العمل الدولي المباشر، ستكون الحكومة على استعداد إلى حد بعيد للتعاون مع المجتمع الدولي تحت مظلة الاتحاد الأفريقي. ومن شأن آلية الحماية التعاونية هذه أن تشجع الحكومة على أن تكون أكثر جزماً وشفافية في نزع سلاح ميليشيا الجنجويد أو تحييدها بصورة أخرى. وحالياً، يساند الاتحاد الأفريقي نفسه الحكومة في مقاومة التدخل الدولي المباشر ويتوقع أن يثني ذلك المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء سياسي للتدخل. وإذا مـــا أخفـــق الاتحاد الأفريقي في مهمته بسبب عدم تعاون الحكومة وبقاء أعداد كبيرة من الناس في خطر، فســـيكون لـــزاماً عليه أن يقدم تقريراً عن الحالة إلى الأمم المتحدة وأن يطلب إجراءً علاجياً. وفي هذه الحالة، سيشـــجع ذلك المجتمع الدولي ويفرض عليه التزاماً أخلاقياً باتخاذ تدابير مباشرة وأقوى لتوفير الحماية والمساعدة الإنســـانية لأبناء دارفور وابتكار استجابة شاملة للأزمات المنتشرة في أنحاء البلد، بما في ذلك تعجيل إبرام اتفاق وبروتوكولات نيفاشا المبرمة بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان.

باء – المساعدات الإنسانية

٢٧- في تاريخ زيارتي، كانت التقارير تشير إلى أن الحالة الإنسانية قد تحسنت كثيراً مع زيادة تعاون الحكومة في تيســـير إمكانيات الوصول. ومع ذلك، شكا العاملون في الميدان الإنساني من أن انعدام الأمن المستمر لا يزال يعوق وصولهم. وكانت هناك شكاوى أيضاً من النقص في استجابة المانحين، إذ إن نسبة تقل عن ٥٠ في المائة من النداء الإنساني قد تم تمويلها. والواقع أنه حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، أفادت التقارير بأن نسبة لا تتجاوز ٣٠ في

المائة من المحتاجين قد حصلت على المياه النقية وأن عدداً يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً لا تزال فرص وصول المساعدات الإنسانية إليه معدومة.

٢٨- ومن المؤكد أن تحسين الترتيبات الأمنية سييسر الوصول وربما يشجع مجتمع المانحين على سد الفجوة وتوفير الدعم اللازم. وحتى في ظل الظروف الأمنية الحالية، تشعر المنظمات غير الحكومية أن زيادة الدعم سييسر أنشطتها ويعزز حماية المدنيين نتيجة لوجودها. وفي الوقت الحالي، لم يبلغ وجود الموظفين الدوليين بعد الأعداد الكلية اللازمة لتقديم المساعدة بفعالية وتوفير الحماية. وهناك أيضاً قضية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، والتي ظلت إمكانية الوصول إليها معدومة حتى وقت قريب، ولم يتم فيها تقدير احتياجات السكان بشكل ملائم، ناهيك عن الوفاء بهذه الاحتياجات. ومن ناحية أخرى، نظراً لأن من مصلحة حركات المتمردين حصول أهلها على المساعدات، فينبغي أن ترحب بالتعاون مع المجتمع الدولي.

جيم - القضايا السياسية

١- التصدي لخطر الجنجويد

٢٩- من أصعب القضايا التي تشملها أزمة دارفور التحدي الذي تواجهه الحكومة في التصدي للجنجويد. وأُبلغت بأن الهجوم المباغت الذي شنه المتمردون في شباط/فبراير ٢٠٠٣ قد أهلك القوات الحكومية وسحقها وأن مساندة الجنجويد كانت حاسمة الأهمية في مواجهة الحكومة لهذه الأزمة. كما أُبلغت بأن البنية الأساسية للوجود الحكومي في المنطقة قد انهارت في حقيقة الأمر وأن جماعة الجنجويد هي التي وفرت الدعم الأمني الرئيسي للحكومة. وأُقر بصراحة أنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تغير الحكومة موقفها وأن تنعت حلفاءها السابقين بالمجرمين الذين ينبغي نزع سلاحهم ومعاقبتهم. ونظراً لأن جماعة الجنجويد هي تكتل لجماعات مختلفة مسلحة جيداً ولا تخضع جميعها للسيطرة الحكومية، فقد أُثيرت أيضاً تساؤلات حول قدرة الحكومة على نزع سلاحها. ومن العسير على الحكومة، بطبيعة الحال، أن تقر بذلك علناً ولكن سراً، أُبلغت بذلك بأمانة عن طريق أشخاص موثوق بهم. وأعتقد أن هذا مهم في فهم أسباب عدم رغبة الحكومة في نزع سلاح الجنجويد أو عدم اهتمامها بذلك وفهم السبب الذي يجعل دور الاتحاد الأفريقي أساسياً.

٣٠- وتخشى الحكومة أيضاً من أن يؤدي نزع سلاح الجنجويد وحدها إلى ميل الميزان العسكري للقوة في المنطقة لصالح المتمردين. وتحتج بأنه ينبغي نزع سلاح الجنجويد والمتمردين على حد سواء. لكن من الواضح أنه لا يمكن وضع الطرفين على نفس المستوى الأخلاقي، نظراً لأن المتمردين، خلافاً للجنجويد، لديهم قضية سياسية معترف بها ومع ذلك مطعون فيها أيضاً. والسبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة هو اتخاذ تدابير متزامنة لنزع سلاح الجنجويد أو تحييدها مع السعي بنشاط أيضاً إلى إيجاد حل سياسي. وينبغي أن تلتزم الأطراف بدقة بوقف إطلاق النار وأن تدخل في مفاوضات جادة لمعالجة الجوانب السياسية للأزمة. وينبغي التخلص من خطر المتمردين في أثناء قيام الحكومة بنزع سلاح الجنجويد أو تحييدها بصورة أخرى بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٢- الصلة بالحالة في الجنوب

٣١- إن الشكاوى التي دفعت إلى التمرد في دارفور كما تنعكس في مظاهر التهميش والإهمال والتمييز التي يعاني منها الإقليم قد أعرب عنها زعماء الإقليم منذ فترة طويلة وتحظى الآن باعتراف واسع النطاق. وهذه الشكاوى، وإن كانت متفاوتة في درجتها، مشتركة بصورة عامة بين أبناء الجنوب ومناطق أخرى في الشمال، وبخاصة النوبة في جنوب كردفان، والإنقسانا والفونج بجنوب النيل الأزرق والبيجة في شرق السودان. ومن الحكمة أن تعترف الحكومة بشرعية مطالب المتمردين وأن تشرع في مفاوضات جادة معهم. واحتجت السلطات بأن المتمردين هم سبب العقبات برفعهم المستمر لسقف المطالبات في المفاوضات، ربما أملاً في التدخل الدولي الذي يؤدي إلى الإطاحة بالحكومة وتحسين إمكانيات مشاركتهم بنصيب أكبر في النظام الخلف. وينبغي أن يكون المتمردون أيضاً أكثر واقعية وأن ينتهزوا الفرصة لإيجاد حل بناء للأزمة.

٣٢- وكما ذُكر آنفاً، تشهد دارفور ما يشهده الجنوب منذ عقود، بما في ذلك تجنيد ونشر الميليشيا العربية وغيرها من ميليشيا القبائل، بزعم خوض حرب بالوكالة ضد المتمردين، ولكن بعواقب مروعة على المدنيين. وهناك دروس سلبية وإيجابية يمكن استخلاصها من تجارب الجنوب. فاستخدام ميليشيا القبائل لم يؤد سوى إلى تفاقم خراب الجنوب وزيادة شعور الناس بالمرارة ضد الشمال. ومن ناحية أخرى، تقدم المفاوضات الجارية بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي يبدو أنها تحرز تقدماً نحو السلام العادل والمستدام، نموذجاً إيجابياً وأساساً متيناً يُعتمد عليه. والأحكام المتعلقة بالنوبة في جبال النوبة والإنقسانا والفونج في جنوب النيل الأزرق، التي يشكل المسلمون الغالبية فيها وفي الشمال، بصورة خاصة، يمكن تكييفها وفقاً لاحتياجات دارفور. والواقع أن الاتفاق ينص على تطبيق هذه الأحكام على المناطق الأخرى، بما في ذلك دارفور.

٣٣- وينبغي الإشارة إلى أن أول تمرد تشهده دارفور وقع في عام ١٩٩١، بالتعاون الوثيق مع الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. وذلك التمرد قمعته الحكومة بلا رحمة، لكن شكاوى الإقليم لم تُعالج قط. ويُعتقد على نطاق واسع أن الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان قد اشتركا في التمرد الأخير، وهو ادعاء ينفيه الجيش الشعبي/الحركة الشعبية نفياً قاطعاً. ومع ذلك، عرض جون قرنق، زعيم الحركة، مساعدته في مساعي السلام في دارفور، وهو موقف أُبلغت به شخصياً. كما أخبرني السيد طه، نائب الرئيس أنه رغم تورط الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان في دارفور سابقاً واعترافها بذلك فإنه واثق في أنها لم تعد تشارك. فهو على ثقة في الواقع من أن الحركة، وبخاصة جون قرنق، ستتعاون في تحقيق حل سلمي لأزمة دارفور، مما يؤكد ما ذكره الدكتور قرنق.

٣- الخيارات المتاحة للمجتمع الدولي

٣٤- شغلت الأزمة في دارفور المجتمع الدولي بعدة طرق، بما في ذلك: الزيارات العديدة التي قامت بها شخصيات دولية بارزة للمنطقة؛ وبيان ٣ تموز/يوليه المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة والصادر بعد زيارة الأمين العام؛ وقرار مجلس الأمن ١٥٥٦(٢٠٠٤) الذي يمنح الحكومة مهلة حتى ٣٠ آب/أغسطس لنزع سلاح

الجـــنجويد، وتوفـــير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ومعالجة الأزمة بفعالية؛ ومنذ زيارتي، أُبرم اتفاق بين وزارة خارجـــية الســـودان والممثل الخاص للأمين العام، يقضي بأن تتخذ الحكومة خطوات محددة لنزع سلاح الجنجويد، وتأمين القرى والمخيمات، وإنشاء طرق وصول آمنة وتأمين الحراسة لقوافل المشردين داخلياً للعودة إلى قراهم، والاتفاق مع حركات المتمردين على وقف إطلاق النار.

٣٥- والغرض من هذه الخطوات هو إظهار إحراز التقدم والتزام الحكومة بتنفيذ قرار مجلس الأمن. وفي الوقت نفســـه، مارست وسائل الإعلام ضغطاً مستمراً على المجتمع الدولي لنشر قوات الحماية في دارفور بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الخيار ردّده لي المشردون في المخيمات. ولم يقتصر رد الحكومة وآخرين في البلد على الاحتجاج على هذا التدخل الدولي، بل شمل أيضاً تهديد المقاومة المسلحة.

٣٦- وهـــناك أيضاً قضية مدى استعداد المجتمع الدولي أو توافق الآراء فيه على اتخاذ إجراء عسكري أو فرض جزاءات ضد الحكومة. وحتى بافتراض توافر الاستعداد لاتخاذ إجراء عسكري، يثور السؤال حول ما إذا كان هذا الاســـتعمال الدولي للقوة سيُنهي الأزمة أم يضاعفها. ومن المرجّح أنه بدلاً من تخفيف معاناة الناس في دارفور، سيؤدي إلى تعقيد الحالة وتفاقهما. فأولاً، من المتوقع أن تكون هناك مقاومة مسلحة ونظراً لدرجة التطرف الديني في ظـــل هذا النظام، قد تحدث تعبئة للمدنيين المستعدين للموت في سبيل الله بدعوة الجهاد، كما حدث فعلاً في مـــناطق أخرى. وثانياً، بما أن ذلك قد يحوِّل دارفور إلى مسرح لمرحلة أخرى من الصراع، فإن أبناء المنطقة قد يواجهـــون مزيداً من المعاناة. وثالثاً، إذا ما اضطرت الحكومة إلى مواجهة المجتمع الدولي في صراع مسلّح، فمن المســـتبعد أن يســـتمر التعاون في عملية السلام في الجنوب. ويكاد يكون من المؤكد أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بعملية السلام وانهيارها والزج بالبلد كله في أزمة أكثر حدّة.

٣٧- وقد ألقت أزمة دارفور بظلالها على التطور الإيجابي نحو تحقيق السلم في الجنوب. وكما ذكر السيد طه نائـــب الرئـــيس، لم يسنح للبلد الوقت حتى للاحتفال بمناسبة تحقيق السلم بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. والجدير بالإشارة أن السيد طه وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق، لعبا شخصـــياً دوراً حاسم الأهمية في المفاوضات. وبصورة عامة، بدلاً من أن تؤثر العملية السلمية في الجنوب تأثيراً إيجابياً على الحالة في دارفور، فإن التدخل الدولي في دارفور في هذه المرحلة سيدفع البلد إلى مستقبل مجهول تتعدد فيه الصراعات وتُسفر عن عواقب وخيمة.

٣٨- وبما أن الاتحاد الأفريقي نفسه قد عارض التدخل الدولي في دارفور وبما أنها مشكلة أفريقية يجب أن يحلّها الأفارقة أنفسهم، فإن الخيار الأفضل كما أكدتُ سابقاً هو دعم المجتمع الدولي للاتحاد الأفريقي في مواجهة هذا التحدي. أما الاتحاد الأفريقي، فأمامه في دارفور فرصة النهوض بالمسؤولية الإقليمية عن حماية الأفارقة في الحالات التي لا تقوم فيها حكوماتهم بذلك. وستكون هذه سابقة تشتد الحاجة إليها في القارّة. ولئن كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن الحكومة ستعترض على تدخل الاتحاد الأفريقي وقد أشارت إلى ذلك فعلاً، فإنها ستضطر إلى قبوله باعتباره أقل وطأة من التدخل الدولي المباشر. ولهذا يجب أن يطالب الاتحاد الأفريقي بتعاون الحكومة وأن يؤكد التزامه بالمشاركة. وإذا ما أخفق الاتحاد الأفريقي في إقناع الحكومة أو في تأكيد نفسه بطريقة أخرى، كما سبق أن

أشرت، فسيتعين عليه عندئذ الرجوع إلى الأمم المتحدة وإطلاعها على الحالة والدعوة إلى اتخاذ إجراء دولي مباشر وأكـــثر جزماً. وفي هذه الحالة، من المرجح أن تحشد الأمم المتحدة الإرادة الدولية لاتخاذ تدابير أقوى ليس فقط لمعالجة الأزمة في دارفور، بل أيضاً للحث على وضع صيغة حل شامل للأزمات المتعددة التي ابتلى بها البلد، بما في ذلك إبرام وتنفيذ الاتفاق الوشيك بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣٩- وفي حواري مع السلطات، أكدتُ أن السودان يسترعي فعلاً اهتمام المجتمع الدولي بدرجة لا يمكنه معها الإفـــلات من التمحيص والمساءلة. وعلى أي الأحوال، لا يمكن أن يعاني أي بلد في المناخ الدولي الحالي من أزمة إنسانية خطيرة تُعرِّض أعداد كبيرة من سكانه للخطر ويتوقع أن يدعه المجتمع الدولي وشأنه. ولا يستطيع السودان أيضاً أن يواجه المجتمع الدولي بدون التعرُّض لمزيد من الهلاك. ومن ثم فإن البديل هو التعاون، بإخلاص وشفافية، مع المجتمع الدولي للتصدي للأزمة بفعالية أو مواجهة خطر لجوء المجتمع الدولي إلى استعمال القوة أو الجزاءات.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٠- كمـــا سلفت الإشارة، يمكن إيجاز أهم نتائج بعثتي واستنتاجاتها وتوصياتها في إطار عدد من العناوين هـــي: `١` الحالـــة الأمنـــية وحماية المشردين داخلياً والسكان المدنيين بصورة عامة؛ `٢` توفير المساعدات الإنسانية؛ `٣` القضايا السياسية، بما في ذلك قضية الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة، والصلات التي تربط أزمة دارفور بالحرب في الجنوب، واتفاق السلام الوشيك بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، والخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة في دارفور.

الأمن وحماية المدنيين

٤١- يجب أن تحظى الحالة الأمنية بالأولوية المطلقة. وينبغي وقف جميع الاعتداءات على السكان المدنيين. وتستطيع الحكومة، بطبيعة الحال، أن تضع حداً على الفور لهجوم قواتها المسلحة والمليشيا الخاضعة لسيطرتها على السكان المدنيين. ويمكنها أيضاً أن تيسِّر، وفقاً لتعهدها للأمم المتحدة، إمكانية الوصول إلى دارفور لمراقبي حقـــوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة والذين يشكل وجودهم الفعلي في المخيمات وفي مناطق العودة أمراً حاسم الأهمية. ولئن كان المشردون داخلياً لا يشعرون أن عودتهم إلى قراهم ستكون مأمونة، فإنهم يتطلعون إلى العودة عند توافر شروط الأمان. وينبغي أن يكون ضمان العودة بأمان وكرامة هو المبدأ التوجيهي. وهذا يتطلـــب نـــزع سلاح ميليشيا الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة أو تحييدها بصورة أخرى وقطع جميع الصلات بينها وبين الحكومة. ونظراً للتحالف القائم بين الحكومة والجنجويد، فسيكون من الواقعي أن تعمل الحكومـــة بتعاون وثيق وشفافية مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع الاتحاد الأفريقي، لاتخاذ التدابير المناسبة لنزع سلاحها أو تحييدها وتحييد خطرها. وبما أن المشردين داخلياً وغيرهم من المدنيين في مناطق الصراع يخافون من جمـــيع قوات الأمن، بما فيها شرطة الولاية والشرطة الوطنية، فإن من شأن التدريب الدولي في الميدان ونشر ضباط الشرطة المدنية أو غيرهم من ضباط الشرطة من بلدان الاتحاد الأفريقي أن يساعد في تعزيز الثقة بحماية الشرطة الوطنية، كما ذُكِر في الفقرة ٢٣.

المساعدات الإنسانية

٤٢- إن التعاون في مجال الأمن والحماية سيهيئ البيئة اللازمة للأنشطة الإنسانية، ويسمح بوصول العاملين في الميدان الإنساني التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في هذا الميدان، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ويشجِّع مجتمع المانحين على سد العجز وتوفير الدعم اللازم. وينبغي أن تُكثِّف حكومة السودان تعاونها مع المجتمع الإنساني الدولي بتفتُّح وشفافية لضمان توفير المساعدة والحماية للمشرَّدين بأسلوب سريع وفعال ومستمر. وهناك أيضاً حاجة ملحّة إلى أن يزيد المجتمع الإنساني بصورة كبيرة عدد الموظفين العاملين في الميدان، الذين، بالإضافة إلى توفيرهم للمساعدات المطلوبة، سيكون لهم دور حماية هام لمنع وقوع انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ضد المشرّدين داخلياً والعائدين. وفي الوقت الحاضر، هناك أولوية ملحّة تتمثل في ضمان وصول المساعدات الإنسانية والحماية اللازمة إلى جميع المحتاجين إليها في دارفور. وينبغي معالجة قضية العودة الطوعية بأسلوب بنّاء بالتعاون بين المجتمع الدولي والسلطات الوطنية. ويجب احترام الحق في العودة الطوعية بأمان وكرامة في جميع الأوقات. وهذا سيُسهم أيضاً في استدامة العودة.

معالجة البُعد السياسي

٤٣- إن القضية السياسية الأولى هي التصدي لخطر الجنجويد. وكما سلفت الإشارة، يمكن كبح الأنشطة المسلحة للجنجويد بترتيب تعاوني مع المجتمع الدولي. ونظراً لخوف الحكومة من اختلال التوازن لصالح المتمردين، ينبغي أن تسير التدابير الأمنية المتَّخذة ضد ميليشيا الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة جنباً إلى جنب مع ضمان التقيُّد الصارم باتفاق وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع.

٤٤- وهناك أيضاً الصلة بالحرب في الجنوب. وبما أن أحداث دارفور لا تختلف عمّا حدث في الجنوب طوال عقود، بما في ذلك استخدام ميليشيا القبائل والأعمال الوحشية المرتَكبة ضد المدنيين، فإنه يمكن الاستفادة من الدروس المستخلَصة من تلك التجربة في تحديد الممارسات السلبية التي ينبغي تجنّبها والتطورات الإيجابية. ومن شأن تنظيم اجتماع يضم أبناء الجنوب ذوي الخبرة وأبناء دارفور وممثلي الحكومة في إطار حلقة عمل أو ندوة أن ييسِّر تحقيق هذا الغرض.

٤٥- والقضية السياسية الثانية هي تكييف عناصر اتفاق السلام المبرم مع الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولا سيما العناصر المتعلقة بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، مع الحالة في دارفور. وهذا ممكن لأن هناك تسليماً بأن شكاوى دارفور مماثلة للشكاوى التي تمت معالجتها في عملية السلام الجارية بين الحكومة والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. ويمكن أن يتحقق ذلك بمساعدة بعض الأفراد المشتركين في عملية السلام تلك. فخبرتهم يمكن أن تكون حاسمة الأهمية في المفاوضات. وعلى عكس ذلك، فإن عدم إدارة أزمة دارفور إدارة بنّاءة قد يشكِّل في نهاية المطاف خطراً على تحقيق السلم في الجنوب، ومن ثم الإضرار بالجهود الدولية المبذولة لحل الصراع، والزج بالبلد في كارثة أخرى.

٤٦- وينبغي تطوير الدور الإيجابي الذي تؤديه لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي وتعزيزه ودعمه بالمعدات والخدمات اللوجيستية والتمويل، نظراً لأن الحكومة تبدو أكثر تفضيلاً له على التدخل الدولي. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي فعلاً قدرته على حفظ السلم وبناء الثقة بين الأطراف، وهو كما سلفت الإشارة، يوفر غطاءً لسيطرة الحكومة على الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة. وزيادة دور الاتحاد الأفريقي لتمكينه من حماية المدنيين ستشكل خطوة هامة في مواجهة مشاكل الأمن في المنطقة.

٤٧- وإن المأساة التي يعيشها السودان منذ عقود في الجزء الجنوبي من البلد، والتي امتدت منذ الثمانينات إلى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وتضخمت حالياً بالأزمة البادية في دارفور، تشير إلى أمة تبحث بحثاً شاقاً عن نفسها. وقد جرت العادة على النظر إلى السودان باعتباره ثنائية مفرطة التبسيط بين شمال عربي مسلم وجنوب أفريقي مسيحي وروحاني. ويرى الجنوبيون أن جميع الشماليين عرب ومسلمون. وكان معظم من خاضوا الحرب الأولى التي اندلعت في الجنوب في الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٢ جنود من جبال النوبة ودارفور. ومع استئناف الحرب في عام ١٩٨٣، قلَبَ الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان برنامج الانفصاليين في الجنوب ودعا إلى سودان جديد موحّد، خالٍ من أي تمييز بسبب العنصر أو العرق أو الدين أو الثقافة أو نوع الجنس. وبدأت النوبة والإنقسانا والفونج في جنوب النيل الأزرق تتنصل من الهوية العربية وانضمت إلى الجنوب في نضاله من أجل المساواة. ويؤكد البيجة أيضاً في شرق السودان، رغم عدم انضمامهم إلى الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان، هويتهم غير العربية ويطالبون بالمساواة في الحقوق كمواطنين. ويبدو أن سكان دارفور غير العرب، رغم تأخرهم في تأكيد هويتهم غير العربية، يمرون بمرحلة تحوُّل مماثلة. ومن المؤكد أن تحديد الأطراف المتصارعة كعرب أو أفارقة أو سود مسألة مستجدة على دارفور.

٤٨- ومع تحدي شعب الجنوب، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، والبيجة، وحالياً الجماعات غير العربية أساساً في دارفور للتوجُّه العربي الأحادي الجانب لإطار الهوية الوطنية، ينبغي أن يغيِّر البلد نفسه وأن يبدأ إطاراً جديداً مشتركاً وجامعاً يشعر فيه جميع السودانيين بالانتماء كمواطنين متمتعين بالمساواة والكرامة في المواطَنة. ومقاومة إعادة صياغة الهوية والمطالبة بالمساواة ستعني اتخاذ موقف يفتقر إلى الحكمة وغير مستدام ويأتي بنتائج عكسية. وقد حان الوقت لإجراء حوار وطني حقيقي لإقرار السلام الشامل والأمن والاستقرار في البلد.

- - - - -